

الدولة والسياسة

يرجع بعض الدارسين نشأة علم الاجتماع السياسي إلى الأزمات التي ترتبت على حركات الإصلاح الديني وعلى الثورة الصناعية التي أدت إلى قيام المجتمع الحديث؛ إذ استطاع الرأي العام أن يتعرف بعد انهيار المجتمع التقليدي وما كان يسود فيه من سلطة تقليدية على الفارق بين الدول والمجتمع، وبرزت مشكلة: كيف يمكن للمجتمع بما ينطوي عليه من صراعات موصولة بين أعضائه وجماعاته المختلفة أن يحافظ على وحدته الاجتماعية وعلى شرعية سلطة الدولة في الوقت ذاته.

لقد امكن التمييز بين الاجتماعي والسياسي بحيث انبثق مفهوم جديد عن المجتمع المدني في مقابل مفهوم الدولة. وكذلك لدراسة الظروف والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع، ولتعليل وتفسير نتائج الحوادث السياسية على التفاعلات الاجتماعية والأنماط السلوكية في المجتمع. إضافة إلى أهمية وقدرته على تنبؤ الحوادث والظواهر السياسية التي ستقع في المجتمع من خلال دراسته وفحصه للمتغيرات والحقائق الاجتماعية المتعلقة بالنظام الاجتماعي ومكوناته البنوية¹ فأخذ حديثاً أبعاده العلمية مع ظهور بعض المدارس والمقاربات المنهجية.

فالظاهرة السياسية تكتسب معناها ومبناها من الوجود الاجتماعي الكلي الذي تنشأ فيه، وهناك علاقة متجددة لهذه الظواهر حينما تتفاعل مع الوجود الاجتماعي، داخل سياق تاريخي خاص، وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن علم الاجتماع السياسي كان يدرس بالجامعات الأمريكية في الأقسام التابعة لعلم الاجتماع، والأقسام التابعة لما يطلق عليه بـ"الحكومة" وقد تأثر موريس دوفيرجيه بالمدرسة الأمريكية ونقل منهجها إلى فرنسا من خلال تطبيقه له في مؤلفه الشهير "الأحزاب السياسية" 1951، وقد ترتب على ذلك تغير في طريقة تدريس القانون الدستوري بالجامعات الفرنسية نتيجة الوعي الذي حصل بأن دراسة المؤسسات

¹ أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

السياسية ليست كافية لوحدها بل ينبغي بالإضافة إلى ذلك الاهتمام بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تحرك هذه المؤسسات. ولم يكن بإمكان علم الاجتماع السياسي أن يتعدى هذا الإطار وهو واقع تحت وصاية القانون الدستور.

يرتبط التصور الحديث للسياسة باعتبارها علم تدبير شؤون المجتمع بدولة الحق، التي تعتمد في ممارسة السلطة على الدستور. وقد كانت **نظرية العقد الاجتماعي** التعبير الأول عن هذا التصور الذي دعا إلى إقامة الدولة على أساس تعاقدية يتنازل فيه الأفراد عن جزء من حرياتهم الطبيعية ويمثلوا بشكل طوعي لسلطة لها حق السيادة لأنها تمثل المجتمع.

من هنا تطرح تساؤلات حول مشروعية الدولة؛ أي مدى أحقيتها في ممارسة السلطة ومدى التزامها بالقوانين السائدة أي شرعيتها ومشروعيتها، والغاية القصوى من وجودها، كما سيتم التساؤل حول طبيعة السلطة، هل تتركز في أجهزة سياسية إدارية تراتبية، أم هي استراتيجيات وخطط تعم الجسم الاجتماعي برمته، كما ستطرح تساؤلات تتعلق بمعنى الحق والعدالة، فهل الحق طبيعي أم وضعي؟ وإلى أي حد يعتبر القانون ضامناً للعدالة؟

مفهوم الدولة:

ينظر إلى الدولة على أنها تنظيم سياسي يكفل حماية القانون وتأمين النظام لجماعة من الناس تعيش على أرض معينة بصفة دائمة، وتجمع بين أفرادها روابط تاريخية وجغرافية وثقافية مشتركة. ولذلك لا يمكن الحديث عن الدولة في مجال ترابي معين إلا إذا كانت السلطة فيها مؤسساتية وقانونية، وأيضاً مستمرة ودائمة لا تحتمل الفراغ.

كما يقترن اسم الدولة بمجموع الأجهزة المكلفة بتدبير الشأن العام للمجتمع. هكذا تمارس الدولة سلطتها بالاستناد إلى مجموعة من القوانين والتشريعات السياسية التي تروم تحقيق الأمن والحرية والتعايش السلمي. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن المشروعية التي تتأسس عليها الدولة من جهة، وعن الغاية من وجودها من جهة أخرى؟

كما تدفعنا إلى التساؤل عن طبيعة ممارسة الدولة لسلطتها السياسية؟ وعن مدى مشروعية الدولة في استخدام العنف؟

المحور الأول: مشروعية الدولة وغاياتها

إشكال المحور: يدفعنا هذا المحور إلى التساؤلات الآتية: كيف يكون بإمكان الناس أن يرتبطوا فيما بينهم، لضرورات إنسانية دون أن يتحول ذلك الرباط إلى أغلال تقيد حريتهم وتقضي عليها؟ وتعبير آخر: كيف يكون بإمكان الناس أن يدخلوا في علاقات فيما بينهم، دون أن يفقدوا الحرية والحقوق الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها من قبل؟ ما هي المبادئ التي بمقتضاها تكون السلطة السياسية مشروعة؟

معالجة الإشكال:

أبرز النظريات السياسية حول مشروعية سلطة الدولة:

اختلف المنظرون لمشروعية سلطة الدولة، فمنهم من أكد على أهميتها، والبعض سلك مسلك النقد والرفض. وأبرز هذه الاتجاهات نذكر الآتي:

الاتجاه الليبرالي: وجود الدولة وسلطتها ضرورة أساسية، لكن يجب الحد منها و إخضاعها للقانون..

الاتجاه الماركسي: وهو اتجاه نقدي اعتبر الدولة أداة في خدمة الطبقة المسيطرة اقتصاديا؛ وبناء عليه وجب استبدالها بشكل يخدم البشرية ويخلق المساواة

الاتجاه الفوضوي: وهو مصاد لكل سلطة ويقول بالمساواة الاجتماعية القائمة على مجالس قاعدية تعاونية.. شعاره: "النظام بدون سلطة".

تصورات الفلاسفة حول إشكال الغاية والمشروعية:

تصور فلاسفة العقد الاجتماعي: (هوبز، ج لوك، اسبينوزا..)

اما فلاسفة العقد الاجتماعي يرون ان مشروعية الدولة عندهم تستمد من الالتزام بمبادئ التعاقد المبرم بين الأفراد ككائنات عاقلة وحررة. هذا التعاقد الحر بين الأفراد سيؤسس الدولة على قوانين العقل، التي من شأنها أن تتجاوز مساوئ حالة الطبيعة القائمة على قوانين الشهوة، والتي أدت إلى الصراع والفوضى والكراهية والخداع.

في هذا السياق يأتي موقف باروخ اسبينوزا الذي يؤكد على أن الغاية القصوى من تأسيس الدولة ليست السيادة وازغام الناس والسيطرة عليهم، بل إتاحة الفرصة لأجسام الأفراد وعقولهم بأن تقوم بوظائفها كاملة في أمان تام ودون خوف، بحيث يتسنى لهم أن يستخدموا عقولهم استخداما حرا، لأن الحق الوحيد الذي تخلق عنه الفرد هو حقه في أن يفعل ما يشاء، وليس حقه في التفكير والتعبير، أي أن يحتفظ قدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة، وفي العمل دون إلحاق الضرر بالغير، إذن فالغاية الحقيقية من قيام الدولة حسب اسبينوزا هي حرية التفكير، وضمان الأمن للأفراد، ومن يسلك ضد مشيئة السلطة العليا يلحق الضرر بالدولة.

موقف هيجل:

إن الدولة حسب هيجل لا تنشأ نتيجة وجود إرادة فردية واحدة، فالفرد في حد ذاته ليس له من الموضوعية إلا بمقدار ما هو عضو في الدولة. ومن ثم فالدولة لا تستمد مشروعيتها من حماية مصالح الأفراد أي م مجرد حماية الملكية الفردية والحرية الشخصية، لأن ذلك من اختصاص المجتمع المدني (كالأسرة والمدرسة...).

إن الدولة باعتبارها تركيباً عقلياً مستقلاً عن وعي الأفراد ونظاماً أخلاقياً يتجاوز الارادات الفردية، لتشكل إرادة عامة عقلية، حرة وكلية وموضوعية. وهي بذلك تمثل السلطة المطلقة والسيادة الكلية لتكون غاية في حد ذاتها. أما الأفراد فمن الواجب عليهم الانخراط والذوبان في الدولة؛ لأن مصيرهم أن يعيشوا في حياة جماعية كلية، وحياتهم جزء م مسيرة تطورها كحرية كونية.

المحور الثاني: طبيعة السلطة السياسية

إشكال المحور: يتعلق الأمر في هذا المحور بمشكلة السلطة السياسية في علاقتها بالمجتمع وكيف تمارس. فما طبيعة السلطة السياسية؟ وعلى ما ذا تقوم سلطة الحاكم؟ وهل يمكن حصر السلطة السياسية في أجهزة الدولة فقط، أم أن السلطة قدرة مشتتة في المجتمع؟

المعالجة الفلسفية لإشكال طبيعة السلطة السياسية

التصور الأخلاقي

يرى أفلاطون في كتابه الجمهورية أن السياسي ينبغي أن يكون فيلسوفا يعرف أفكار الخير والعدل ...، وعلى السياسة أن تجعل الناس أكثر نقاء أخلاقيا وأكثر صفاء قيميا. وحتى نصل الى هذه الغاية (المدينة الفاضلة) ينبغي تحويل النظر إلى العقلاء وجعلهم على رأس الدولة..

وستتهج فلسفة القرون الوسطى نفس المنوال خاصة مع الفرابي في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة..، وبما أن مجال السياسة مجال خبرة ورؤية من الداخل فقد طور ابن خلدون نظرية "الوسطية والاعتدال" في ممارسة السلطة، إذ تحتّ السلطان على الرفق واللين والاعتدال والحب المتبادل..، مما يدفعنا الى طرح السؤال الآتي:

ألا يمكن القول بأن التصور الخلدوني يتقاطع والتصور البراغماتي في ما يخص كيفية ممارسة السلطة؟

التصورين البراغماتي والنقدي

تصور ماكيافيلي:

أحدث ماكيافيل قطيعة مع التراث الفلسفي الموروث عن افلاطون، أي تلك النظرية المثالية التي تبحث عن المثال idéal، وتدافع عن الموقف الأخلاقي في السياسة. فالهدف الأساسي للأمير هو أن يحافظ على سلطته بكل الوسائل. ولبلوغ هذه الغاية ينبغي أن يستخدم

القوة والحيلة، ويزاوج بين العنف والمكر لوضع اسس سلطة قوية مهابة الجانب، ومحقة للاستقرار والسلام، فالأمير الذي يعتمد الأخلاق في السياسة ملكه إلى زوال، إذ لا أخلاق في السياسة.

ينبغي للأمير أن يستعمل كل الوسائل لتحقيق أهدافه والحفاظ على سلطته. عليه أن يستخدم القوة والحيلة، يقول: "الأسد لا يستطيع حماية نفسه من الشراك، والثعلب لا يستطيع الدفاع عن نفسه من الذئب. لذا الواحد يجب أن يكون ثعلبا ليعرف الفخاخ، وأسدا لتخويف الذئب". بمعنى أنه يجب على الأمير أن يكون أسدا قويا لكي يرهب الذئب، وأن يكون ثعلبا مأكرا حتى لا يقع في الفخاخ. فإذا كان الدين يحفظ قوة الأمير فعليه أن يوظفه حفاظاً على سلطته وإجبار الناس على طاعته. وهو طريق مضمون ليظهر الأمير وصاحب السلطة السياسية كشخص تقي وورع، فيحصل بذلك على مشروعية أكيدة.

إن، هدف الأمير الاستراتيجي يكمن في تحقيق الاستقرار والسلام و لن يتم ذلك إلا عبر سلطة قوية تستعمل القوة ليس كغاية ولكن كوسيلة لتأسيس قوانين تخدم الشعب. ف«الغاية تبرر الوسيلة».

تصور ميشيل فوكو

يقول ج دولوز " إن فوكو هو أول من ابتكر المفهوم الجديد للسلطة".

هدم فوكو مسلمة أن السلطة شيء قابل للتملك وأنها ترتبط بالدولة والقوانين كما هو الحال مع المنزع الليبرالي أو المنظور الطبقي الماركسي. فقد انتقد فوكو فلاسفة الحق الطبيعي وماركس.. لكونهم حصروا ماهية السلطة في حدود ضيقة (الهيمنة والاكراه والقوة..). إن مفهوم السلطة حسب فوكو له امتدادات متعددة، والسلطة تمارس من لدن الجميع، وتتواجد في كل مكان، وتحمل في عمقها غاياتها وأهدافها الخاصة بها.

فالسُّلطة إذن، حاضرة في أكثر الأشكال هشاشة وهامشية. إنها سلطة خفية متصارعة وتتميز في نظر فوكو بـ: العمومية والشمولية، الغائية والقصدية، الندية والصراع، والقدرة على التخفي.

المحور الثالث: الدولة بين الحق والعنف

اشكال المحور: كيف تمارس الدولة سلطتها، هل بالقوة أم بالقانون، بالحق أم بالعنف؟ وفي جميع الأحوال، هل تستطيع الدولة أن تدبر شؤونها دون الاستعانة بالعنف، أم أن هذا الأخير وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها؟ وما هي أشكال العنف التي تسخرها الدولة لتحقيق أهدافها؟

معالجة الاشكال:

تصور ماركس وأنجلز:

يقول أنجلز "الدولة هي " دولة الطبقة الأقوى أي الطبقة التي تسود وتسيطر اقتصاديا ثم بفضلها تسود سياسيا وتختار بذلك وسائل لاستغلال الطبقة ".

يؤكد هذا التصور على الآتي:

- ان الدولة هي جهاز قمعي يعمل على الحفاظ سياسيا على هيمنة الطبقة الأقوى اقتصاديا.

- صراع كل الطبقات يدور حول الهيمنة على الدولة وعلى أجهزتها وقواها.

- غاية الصراع الطبقي يتمثل في السيطرة على جهاز الدولة وتحويله لخدمة أهداف البروليتاريا. ولتحقيق العدل والمساواة يجب القيام بالآتي:

1- تدمير جهاز الدولة البورجوازية وتعويضه بجهاز الدولة البروليتارية في مرحلة

أولى. (الدولة الاشتراكية)

1- في مرحلة ثانية يتم وضع مسار جذري يتم خلاله تذويب الدولة وتحقيق المساواة والعدالة والتشارك في الخيرات. (الدولة الشيوعية).

موقف ماكس فيبر:

يقول ماكس فيبر: "يتعين أن نتصور الدولة المعاصرة على أنها الجماعة الإنسانية التي تطالب بنجاح بأن تحوز حق احتكار العنف المادي المشروع من طرفها في إطار حيز ترابي محدد".

- إن الدولة هي صاحبة حق امتلاك العنف المشروع.
- إن جوهر السلطة هو ممارسة العنف، وأن هذا الأخير هو الوسيلة المميزة لها.
- الدولة المعاصرة هي الوحيدة التي تحتكر العنف المادي المشروع، بحيث لا تسمح لأي فرد أو جماعة ما بممارسته إلا بتفويض منها.
- وهكذا تعتبر الدولة في نظر فيبر هي المصدر الوحيد الذي من حقه ممارسة العنف المادي. لكن ألا تتعارض ممارسة العنف مع المواصفات التي يجب أن تتوفر في دولة الحق؟

موقف جاكين روس:

على النقيض من "ماكس فيبر" ترى "جاكين روس" أن الدولة المعاصرة هي دولة قائمة على الحق وعلى مبدأ احترام الشخص الإنساني. فدولة **الحق والقانون** تؤدي إلى ممارسة معقنة للسلطة، وهي دولة تتخذ ثلاث ملامح أساسية وهي:

الحق: الذي يتمثل في احترام الحريات الفردية والجماعية التي تتمسك بالكرامة الإنسانية ضد كل أنواع العنف والقوة والتخويف.

القانون: أي أن الكل يخضع لقانون وضعي تابع للمبدأ الأخلاقي، مع إمكانية حمايته من لدن قاض.

فصل السلط: (السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية)، وهي الآلية التي تحمي الدولة من السقوط في يد الاستبداد.

إن دولة الحق والقانون ليست صيغة جامدة، وإنما هي حسب جاكلين روس عملية بناء وإبداع دائم للحرية. وإن الفرد في دولة الحق هو قيمة عليا ومعيار أسمى لصياغة القوانين والتشريعات التي تمنع كل أنواع الاستعباد والاضطهاد التي قد يتعرض لها. فالدولة مجرد وسيلة لخدمة الفرد، فهذا الأخير غاية أسمى وكل تشريع يجب أن يصب في صالحه. ودولة الحق تتمسك بكرامة الفرد ضد كل أنواع العنف والتخويف.

استنتاج عام:

نخلص إلى القول: إن الدولة في ممارستها لوظائفها واختصاصاتها، لا تكتفي بالوسائل القانونية فقط بل تلجأ أيضاً إلى استعمال العنف، الذي تحتكره باسم تحقيق النظام ونبذ الفوضى. لكن هذا لا يجب أن يؤدي إلى استبعاد كل إمكانية لقيام دولة المؤسسات والحق والقانون، التي تجمع بين الأخلاق والسياسة في تدبير عقلائي للشأن العام، فكرامة الإنسان وحرية تتحقق في ظل دولة الحق والقانون، وليس في حضن دولة الاستبداد والطغيان والتسلط التي تفتقد إلى المشروعية، وقد أثبت التاريخ أن الدول التسلطية غالباً ما يكون مصيرها الاضمحلال.

ويشهد التاريخ اليوم مع ظهور العولمة بداية - نهاية ما يعرف بالدولة القطرية، وبداية ما يمكن تسميته بعولمة الدولة في ظروف دولية معقدة. وإذا كانت السياسة ليست تطرفاً وتسلطاً بل هي رفق واعتدال كما يقول ابن خلدون. فأى رفق وأي اعتدال يمكن التمسك به اليوم في ظل شبخ العولمة؟

نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي ومناهجه:

يهتم علم الاجتماع السياسي بالتفاعل القائم بين دراسة السياسة والواقع الاجتماعي أي العلاقة الجدلية المستمرة بين الأنساق السياسية والاجتماعية. تنحصر مجالاته² في دراسة تجمع الوقائع، وتصريف الأعمال في المؤسسات السياسية، دراسة صفة المشابهة الكائنة بين

² عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1998.

الأجهزة السياسية في مختلف نماذج الحضارات وكذلك دراسة ولادة الآراء العامة ونشأتها والمنهج الذي بواسطته نستشعر اختلال التوازن الاجتماعي ومختلف أنواع الأحداث، كما يدرس الأساليب التي تعتمد عليها المجتمعات مترجمة على الصعيد السياسي، حاجاتها، وتجاربها، واضطراباتهما ودراسة العلاقات بين البنيات العقلية، والأسلاك المتسلسلة، والمؤسسات وفئات الأحداث السياسية المختلفة وأشكال العمل السياسي. كما يهتم بدراسة أثر الظاهرة الاجتماعية، دراسة علمية موضوعية مستخدما في ذلك مناهج علم الاجتماع وأساليبه العلمية، بهدف الوصول إلى قوانين وتعميمات شاملة وثابتة نسبيا³.

ومن مجالات وموضوعات علم الاجتماع السياسي النظم السياسية داخل إطار المجتمع ويركز علم الاجتماع السياسي دراسته على النخب ومجموع أعضائها وعلى تنسيق مظاهر الصراع بين جماعات المصلحة والجماعات ذات النفوذ الرسمي.

ظهر علم الاجتماع السياسي⁴ كعلم مستقل عن حقل الاجتماع وحقل العلوم السياسية خلال الأربعينيات من القرن الماضي وذلك لحاجة المجتمع إليه بعد اختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية وتعدد أسباب الحوادث السياسية والآثار التي تتركها هذه الحوادث على الإنسان في المجتمع. إن علم الاجتماع السياسي يدرس الظواهر السياسية دراسة تعتمد على خلفية البناء الاجتماعي طالما أن المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية وأن الفعاليات والنشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلية على جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع بحيث تتغير هذه من نمط لآخر خلال فترة زمنية محدودة وتؤثر بدرجة متفاوتة على المؤسسات السياسية الفاعلة.

يؤكد كثير من الباحثين على وجود اختلاف بين هذين الفرعين، وبعضهم الآخر يحاول التقريب بينهما ذاهبا إلى أن تطور العلمين وإسهاماتهما النظرية والإمبريقية، أدى إلى التقريب بينهما بحيث أصبحا يقفان على أرض واحدة تقريبا. كما يصادف الباحث مشكلة أخرى تتعلق بالاختلاف بين علماء الاجتماع أنفسهم على تعريف هذا العلم ومجالاته. تعاني الدراسات

³ غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

⁴ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991.

الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص، من مشكلة التحديد للمصطلحات والتعريف لها. فعلم الاجتماع السياسي تنوعت مفهوماته، وتعددت تعريفاته، منها ما هو جامع ومتفق عليه ومنها ما هو مختلف. في ضوء هذا كله عملنا بالتعريف الموحد له، على أنه⁵ ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدرس العلاقات المشتركة بين النسق السياسي التحتي والأنساق التحتية الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها على النسق السياسي التحتي، فهو أول ما يعني به، لا على النسق الاجتماعي ككل الذي يمثل محور اهتمام عالم الاجتماع يؤكد ميكيافيلي في تعريفه للسياسة على أنها "القوة".

لقد تجسد هذا المعنى في كتابات توم بوتومور¹⁶ على أن علم الاجتماع السياسي يعني بدراسة القوة أو القدرة في إطارها الاجتماعي ومعنى القدرة هنا قدرة فرد أو فئة اجتماعية على انتهاج سبيل في العمل (على اتخاذ وتنفيذ القرارات وبشكل أوسع، تحديد جدول العمل لصنع القرارات) إذا اقتضت الضرورة ضد مصالح، بل وضد معارضة الأفراد والفئات الأخرى. كما أكد "ماكس فيبر" على مفهوم القوة واقتسامها وتوزيعها بين الدول وبين الجماعات داخل الدولة⁶ وبشكل عام يسود مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم القوة لدى غالبية الكتاب السياسيين والاجتماعيين فهو من وجهة نظرهم، علم الحكم والسلطة في جميع المجتمعات الانسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط.

في هذا الفضاء السوسيولوجي هناك مفهومان يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة والثاني يدعي أنه علم القوة بالرغم من تأكيد العالمين الفرنسيين "موريس دوفرليه" و"جورج بيردو" وميلهما للمفهوم الثاني إلا أن المفهوم الأول ما يزال مناصروه حتى اليوم، وقد أكد المعنى الثاني بوضوح عبد الهادي الجوهري⁷ على أن موضوع القوة السياسية يمثل أحد موضوعات البحث في علم الاجتماع السياسي ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا منه: تعريف القوة السياسية، وطبيعتها ووجهيها والمداخل

⁵ أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص. 180.

⁶ فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص. 23.

⁷ عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص. 29.

المختلفة لدراساتها ثم ما هي مصادرها وتوزيعها في المجتمع والعلاقة بين القوة السياسية والتنظيم السياسي وصنع القرار وغير ذلك من الجوانب التي تتعلق بمثل هذا الموضوع. ولذلك يمكن القول في نهاية المطاف أن علم الاجتماع السياسي⁸ عند علماء السياسة والاجتماع في الفكر الحديث هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق الجماعات أو فيما بينها، ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التغيير في توزيع القوة.

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة السلوك السياسي للجماهير والجماعات⁹، معتبرا أن التحليل السياسي لا يكتفي بدراسة القواعد القانونية فقط، بل يجب مراقبة التفاعلات اليومية والاستجابات الفعلية تجاه هذه القواعد. وانتقدت المدرسة السلوكية النهج الصوري الذي يرى الدولة ككيان مستقل عن المجتمع، وبدلاً من ذلك ركزت على دراسة السلوك السياسي الظاهر والاتجاهات الكامنة خلفه، معتبرة أن المنهج الإمبريقي هو الأنسب لفهم النشاط السياسي وتحليل أفعاله.

⁸ إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دراسة الحركات الاجتماعية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 17.

⁹ محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 44.